الأمم المتحدة

TD/B/EX(57)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
16 April 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية السابعة والخمسون
٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

يشمل تقرير هذا العام عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. وضماناً للاستمرار على نهج التقارير السابقة، يتمحور تقرير هذا العام حول أركان العمل الثلاثة للأونكتاد وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وقد واصل الأونكتاد، لدى اضطلاعه بتلك الأنشطة، تعزيز شراكاته القائمة مع مجموعة واسعة من المؤسسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ساعياً في الوقت ذاته لإقامة شراكات إنمائية جديدة. ولا يزال الأونكتاد يؤثر في نتائج التنمية في البلدان الأفريقية كما يتبين من الأمثلة الواردة في الفرع الختامي من هذا التقرير. ويتجسد ذلك التأثير من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي: المساهمة في رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها؛ وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا؛ وتيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
	مقدمة	٣
أولاً –	البحث وتحليل السياسات	٣
	ألف– تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز	٤
	باء – حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا	٥
	جيم– عمليات استعراض السياسات الوطنية	٨
	دال – الأدوات التحليلية التي توجه اتخاذ القرارات التقنية	٩
ثانياً –	بناء توافق الآراء	١١
ثالثاً –	التعاون التقني	١٣
رابعاً –	تقييم التأثير العام	٢١

مقدمة

١- أعادت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في الدوحة بقطر في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (الأونكتاد الثالث عشر)، في وثيقتها المعنونة "ولاية الدوحة"، وبخاصة الفقرة ١٨(ح)، تأكيد الدور البالغ الأهمية الذي يتعين على الأونكتاد أن يضطلع به لدى مواصلة معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك ما تنص عليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وستشهد السنوات الأربع المقبلة تعاوناً مكثفاً بين الأونكتاد والدول الأفريقية الأعضاء وشركاء إنمائيين آخرين لهم مصلحة في المنطقة، لتنفيذ مختلف أولويات التنمية في القارة الأفريقية. وتتعلق هذه الأولويات بتشجيع التحول الهيكلي في أفريقيا ضمن سياق التنمية المستدامة والنمو الشامل، والحاجة إلى تسريع وتيرة التصنيع لخلق فرص العمل، وضرورة تعزيز التكامل الإقليمي بهدف النهوض بالتجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية لتحقيق مكاسب إنمائية مستدامة.

٢- وقد جدد الأونكتاد، في الدوحة، التزامه بالعمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للإسهام بمزيد من الفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية في القارة. فقد عقد الأونكتاد الثالث عشر، مثلاً، جلسة خاصة لتحديد المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد أن يساعد الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية. وبناءً على نتائج تلك الجلسة، سيسترشد الأونكتاد في تقديم الدعم في المستقبل ببرنامج عمل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطة، وسيُنسّق مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيركز الدعم المقدم من الأونكتاد على المجالات المحددة في خطة العمل، وبخاصة (أ) السياسات التجارية، (ب) تيسير التجارة، (ج) القدرة الإنتاجية التجارية.

٣- ويقدم هذا التقرير، على غرار تقارير السنوات السابقة، لمحةً عامة عن أنشطة الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

أولاً- البحث وتحليل السياسات

٤- يساهم عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات في زيادة فعالية رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا، بأربع طرق رئيسية هي: (أ) مساعدة البلدان على تتبع أدائها الاقتصادي والتقدم الذي تحرزه؛ (ب) حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا؛ (ج) إسداء المشورة للحكومات الأفريقية بشأن إصلاح السياسات من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية؛ (د) دعم الحكومات الأفريقية في اعتماد قرارات مناسبة من خلال أدوات تحليلية يُسترشَد بها في اتخاذ القرارات التقنية.

ألف- تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز

٥- يقدّم *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢*، على غرار تقارير السنوات السابقة، تحليلاً شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، يتضمن تحليلاً إقليمياً للاستثمارات الأفريقية. وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أفريقيا ٤٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، مما يعني تواصل الانخفاض للعام الثالث على التوالي، رغم أن هذا الانخفاض كان هامشياً. وبينما تراجعت نسبة الاستثمار الوارد إلى القارة من الاقتصادات المتقدمة، ارتفعت حصة الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية من مجموع الاستثمارات من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١١. ويُعزى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة، في المقام الأول، إلى هبوط التدفقات الواردة إلى شمال أفريقيا، أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد ارتفعت تلك التدفقات بالفعل من ٢٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١١. وما زالت البلدان المنتجة للنفط والغاز تشهد نمواً وتنتظرها آفاق مشرقة للاستثمار في المستقبل. وحظيت القارة أيضاً بتزايد الاستثمار في قطاع الخدمات، وهو ما يمثل تنويعاً يبتعد عن الأنشطة التقليدية القائمة على الموارد الطبيعية.

٦- ويتضمن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢* أيضاً فصلاً مواضيعياً مكرساً لنهج جديد لصياغة سياسات الاستثمار، يسعى لتحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار وتحقيق الأهداف الإنمائية. ويعرض التقرير إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، الذي يشدد على البُعد المتعلق بالتنمية المستدامة في سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. وقد نوقشت الوثيقة في مناسبات رئيسية، منها مناسبة اشترك في استضافتها معهد نيلسون مانديلا التابع لجامعة ويتواترزراند ومعهد إيدج (Edge Institute) في جوهانسبرغ، حيث أشاد بالوثيقة وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، السيد روب ديفيس، باعتبارها "منطلقاً قوياً للتعاون الدولي في مجال وضع سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي".

٧- ويقدم *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٢: سياسات النمو الشامل والمتوازن*، في فصله الأول بشأن الاتجاهات والتحديات الحالية في الاقتصاد العالمي، التحليل الذي دأب الأونكتاد على إجرائه للاتجاهات الاقتصادية السائدة حالياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة على الصعيد الإقليمي، بما يشمل الحالة في أفريقيا، فضلاً عن اتجاهات أسعار السلع الأساسية التي تهم أفريقيا. ويستكشف التقرير أيضاً الصلات القائمة بين توزيع الدخل والنمو والتنمية. ويحلل التقرير، من ثم، تطور التفاوت في الدخل في العقود الأخيرة في مختلف المناطق، بما فيها أفريقيا، وبين مجموعات من البلدان. ويبحث التقرير كذلك التفسيرات التي تبرر تزايد التفاوت على نطاق واسع. ويذهب التقرير إلى أن السياسات الإنمائية الشاملة هي وحدها القادرة على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نمو سريع ومستدام.

باء- حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا

٨- يؤثر الأونكتاد في تنفيذ السياسات في أفريقيا من خلال التوصيات السياساتية الواردة في تقاريره الرئيسية، ولا سيما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١٢: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا*. فقد صدرت استنتاجات هذا التقرير السياساتية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر قمة ريو+٢٠) بهدف التأثير في جدول أعمال السياسات في ريو. ويتضمن التقرير مجموعة من الحقائق النمطية عن استخدام الموارد والإنتاجية في أفريقيا. ويوصي التقرير بأن تتجاوز البلدان الأفريقية معضلة التوفيق بين تسريع التحول الهيكلي، من جهة، وتعزيز التنمية المستدامة، من جهة أخرى، باتباع استراتيجية إنمائية لتحول هيكلي مستدام تقوم على فصل استخدام الموارد الطبيعية وآثاره البيئية فصلاً نسبياً عن عملية النمو الاقتصادي. ونُشرت الرسائل السياساتية التي يتضمنها التقرير في عدة مدن أفريقية، منها داكار وجوهانسبرغ وأديس أبابا. وأُبرزت توصيات التقرير السياساتية في عدد من القنوات الإذاعية والتلفزيونية وفي افتتاحيات الصحف الكبرى. وقُدّم التقرير في الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، حيث أعربت عدة دول أفريقية أعضاء عن تقديرها للتحليل الوارد في التقرير ولحسن توقيته.

٩- واضطلع الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، بأنشطة تواصلية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وعلى نطاق المجتمع الدولي بشأن التحويلات المالية وقدرتها على حفز التنمية. ويذهب *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية* إلى أن التحويلات المالية تساهم في الحد من الفقر وفي تحسين الرعاية الصحية والتعليم، ويمكن من خلال السياسات المناسبة تسخير ما تتيحه تلك التحويلات من زيادة في القدرات الإنتاجية في البلدان التي تعاني من ندرة رأس المال ضمن أقل البلدان نمواً. وفي إطار الأنشطة التواصلية، عُرضت نتائج هذا التقرير وتوصياته السياساتية في ١٢ بلداً أفريقياً، و١٤ بلداً آخر، بما في ذلك عدة مدن في أوروبا، وعُرضت أيضاً، في مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، على الدول الأعضاء.

١٠- وأصبح *تقرير الأونكتاد عن السلع الأساسية والتنمية*، الذي صدر في عام ٢٠١٢، يحل محل *المسح العالمي للسلع الأساسية*، الذي صدر آخر عدد منه في عام ٢٠٠٣. ويهدف *تقرير السلع الأساسية والتنمية*، من خلال تنشيط النقاش بشأن السلع الأساسية، إلى تحديد خيارات سياساتية جديدة، وتيسير الحوار بين الشركاء الإنمائيين بشأن سبل بعث واستدامة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما فيها البلدان النامية الأفريقية. ويقدم التقرير تحليلاً متوازناً ونقدياً لقضايا هامة في تجارة السلع الأساسية والتنمية، تتعلق بالطاقة والتعدين والمعادن والفلزات والأغذية والزراعة، يتسم جميعها بأهمية بالغة للبلدان الأفريقية. وصدر التقرير خلال الأونكتاد الثالث عشر حيث لقي استحسان المشاركين. ونظراً إلى الاهتمام الشديد الذي أُعرب عنه في هذا الصدد، دعت أمانة مجموعة

دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الأونكتاد إلى عرض نتائج التقرير خلال نقاشها العالمي بشأن السلع الأساسية، في بروكسل. وحظي التقرير باستحسان الجمهور.

١١- ويركز *تقرير الأونكتاد عن اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٢* على تزايد أهمية تطوير القدرات المتعلقة بإنتاج البرامجيات في البلدان النامية، وقد أولي فيه اهتمام خاص لدور البرامجيات الحرة والمفتوحة المصدر ولمختلف المبادرات الرامية إلى زيادة توافر المهارات والقدرات ذات الصلة بهذا المجال في أفريقيا. وعُرض التقرير في حفل إصدار رسمي نُظم في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك أثناء حلقات دراسية خاصة في القاهرة وتونس وويندهوك.

١٢- وصدر تقريران جديدان في مجال لوجستيات التجارة. فالتقرير الأول، المعنون "المعاملات المالية بالهاتف المحمول لتطوير الأعمال التجارية في جماعة شرق أفريقيا: دراسة مقارنة للبرامج واللوائح القائمة"، ينظر في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام الهواتف المحمولة لتحويل الأموال والدفع وتنفيذ أنشطة مالية أكثر تعقيداً، مثل الائتمان والادخار والتأمين، أن يستفيد من قواعد المنطقة بكاملها لتنسيق القوانين واللوائح ومواءمتها. وتدعو الدراسة إلى زيادة الاتساق والتعاون على صعيد جماعة شرق أفريقيا في تنظيم المعاملات المالية بالهاتف المحمول كي يتسنى توسيع نطاق استخدام هذه التكنولوجيا داخل بلدان المنطقة. أما الدراسة الثانية، المعنونة "تنسيق قوانين ولوائح الفضاء الإلكتروني: تجربة جماعة شرق أفريقيا"، فتعكس ما اضطلع به الأونكتاد وفرقة العمل التابعة لجماعة شرق أفريقيا المعنية بقوانين الفضاء الإلكتروني من عمل مشترك منذ عام ٢٠٠٧ دعماً لاستراتيجيات الجماعة في مجالي الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لتسريع وتيرة التكامل الإقليمي. وتقيّم الدراسة حالة التشريعات الخاصة بالفضاء الإلكتروني في المنطقة.

١٣- وقام الأونكتاد، في سياق عمله المستمر على تقييم ما تواجهه أقل البلدان نمواً من تحديات تجارية وإنمائية أكثر إلحاحاً، بصوغ وتنفيذ مشروع بعنوان "الأزمات الاقتصادية واعتماد أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية: رسم ملامح التعرض لتقلب السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة". وشاركت المنظمة الدولية للبن في المشروع بوصفها هيئة سلعية دولية راعية، بينما قدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية مساهمات مالية. وأنجز المشروع دراسات حالات إفرادية ركّزت على قطاع السلع الأساسية في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا من أجل: (أ) فهم دور السلع الأساسية ودور الإنتاجية الزراعية في تعزيز التقدم نحو تحقيق الهدف المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، والمتمثل في الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً؛ (ب) تقييم ما تعانيه أقل البلدان نمواً من ضعف هيكلي وهشاشة مفرطة في مواجهة الصدمات الاقتصادية؛ (ج) استعراض التحديات الناشئة عن التقلبات في أسواق السلع الأساسية، والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية العالمية الحديثة، وكيفية تأثير هذه الأزمات في آفاق بلوغ أقل البلدان نمواً الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف

الواردة في برنامج عمل إسطنبول. وأُعد منشور يتضمن توليفاً واستنتاجات سياساتية انطلاقاً من دراسات الحالات القطرية، أُدرج ضمن وثائق المعلومات الأساسية لمداولات مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وغيره من المنتديات ذات الصلة التي تتناول المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً. وتبحث الدراسة أيضاً سبل ووسائل تعزيز دور السلع الأساسية في تيسير خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً.

١٤- ويُجري الأونكتاد بحوثاً وتحاليل لمسألة التداعيات الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما سياسات التجارة، في بلدان نامية مختارة. وتشمل هذه البلدان في أفريقيا أنغولا والرأس الأخضر ورواندا وليسوتو. ويهدف عمل الأونكتاد في هذا المجال، من خلال تناول مجموعة فريدة من دراسات الحالات القطرية، إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التجارة. ونُشرت الدراستان المعنونتان "من يستفيد من تحرير التجارة في الرأس الأخضر؟ منظور جنساني" و"من يستفيد من تحرير التجارة في ليسوتو؟ منظور جنساني" في عام ٢٠١٢، وعُممتا في حلقات عمل وطنية نُظمت في هذين البلدين بغية توجيه عملية رسم السياسات على الصعيد المحلي وإطلاع الجهات الوطنية المعنية على المنهجيات المستخدمة. وحضر حلقات العمل ٤٥ مشاركاً على الأقل في كل بلد. وضمن تلك السلسلة، أُنجزت مسودة أولى من الدراسة المتعلقة بأنغولا. وقد تُرجمت الدراستان المتعلقتان بالرأس الأخضر وأنغولا، أو ستُترجَمان، إلى البرتغالية من أجل توسيع نطاق الجهات الوطنية المعنية التي يمكنها الاطلاع على الدراسة. وتُنجز في الوقت الراهن دراسة حالة قطرية جديدة لتقييم الآثار الجنسانية المترتبة على سياسات التجارة في رواندا. ويُستعان بالتوصيات السياساتية الواردة في دراسة الحالة القطرية الخاصة بالرأس الأخضر لتوجيه استعراض صياغة الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، والاستراتيجية الجديدة للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وقد استُرشد في تحديث الدراسة التشخيصية بنتائج وتوصيات الدراسة المتعلقة بليسوتو.

١٥- وأُوفدت بعثة إلى غامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، للوقوف على مشاركة المرأة في قطاع مصائد الأسماك. وأُنجزت عقب ذلك دراسة بعنوان "تقدير نطاق القيمة المضافة والإدماج الاجتماعي في قطاع مصائد الأسماك، مع التركيز على المرأة. حالة غامبيا". وقد استُرشد بنتائج الدراسة المتعلقة بهذا القطاع في غامبيا لتنقيح الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، وأُدرجت توصياتها في مصفوفة الإجراءات المحددة في الدراسة التشخيصية. وأُدرجت نتائج الدراسات المتعلقة بالرأس الأخضر وغامبيا وليسوتو أيضاً في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، من خلال ورقة تحلل السياسات التجارية وعدم المساواة بين الجنسين في هذه البلدان الثلاثة. وتساهم الورقة المعنونة "السياسات التجارية وعدم المساواة بين الجنسين: تحليل قطري" في توجيه النقاش السياساتي من خلال المشاورة المواضيعية العالمية بشأن عدم المساواة.

١٦- ويشكل ما ورد أعلاه أمثلة محددة على كيفية تأثير بحوث الأونكتاد في رسم السياسات وصياغتها في البلدان الأفريقية بشأن مجموعة واسعة من القضايا الإنمائية الناشئة عن التحول الهيكلي، وتمويل التنمية، وتطبيق التكنولوجيا، وتدبير إيرادات السلع الأساسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية.

جيم- عمليات استعراض السياسات الوطنية

عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات

١٧- يُصدر الأونكتاد *عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات* لمساعدة البلدان على تقييم مدى تأثير تحرير التجارة في قطاعات خدمات معيّنة، وتحديد الأُطر التنظيمية اللازمة للمضي قدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية القطاعية الوطنية. وتتيح عمليات الاستعراض أيضاً للبلدان إمكانية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التحرير الأمثل لقطاعات خدمات معيّنة. وقد أُنجز استعراضا أوغندا وليسوتو. ويُعدُّ حالياً استعراض آخر خاص برواندا.

عمليات استعراض سياسات الاستثمار

١٨- منذ أن ظهر برنامج *استعراض سياسات الاستثمار* في عام ١٩٩٩، كانت أفريقيا أهم جهة مستفيدة منه. فقد خُصص للبلدان الأفريقية ٢١ استعراضاً من أصل ما مجموعه ٣٦ استعراضاً لسياسات الاستثمار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الأونكتاد استعراض *سياسات الاستثمار* الخاص بجيبوتي وموزامبيق. ويُعدُّ حالياً استعراض آخر من هذا النوع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن المناقشات جارية لبدء استعراض خاص بتونس. وبغية دعم تنفيذ توصيات الاستعراضات، قدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية لبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وكينيا وليسوتو ومصر. وبعد مرور نحو خمس أو ست سنوات على إكمال ذلك الاستعراض، يُعِدُّ الأونكتاد تقريراً يقيّم مدى تنفيذ التوصيات. وفي عام ٢٠١٢، أُعدّ تقريرا التنفيذ الخاصان برواندا وكينيا. وتَواصل الحوار أيضاً مع عدد من البلدان الأفريقية، ومنها ثمانية من أقل البلدان نمواً، طلبت إجراء استعراض، لبدء العملية في عام ٢٠١٣ وما بعده. وترِد حالياً أربعة بلدان أفريقية شملتها *استعراضات سياسات الاستثمار* ضمن البلدان العشرة الأولى القائمة بالإصلاح حسب تصنيف البنك الدولي المسمى "ممارسة الأعمال التجارية" للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، شهدت جميع البلدان الأفريقية التي صدر بشأنها استعراض لسياسات الاستثمار قبل أكثر من ثلاث سنوات زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها. فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا من ١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى متوسط سنوي قدره ٧٥ مليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠. وتكرر النمط نفسه في بنن وزامبيا وغانا. وفي الوقت ذاته، شهدت هذه البلدان أيضاً تراجع مستوى تقلب التدفقات.

عمليات استعراض سياسات المنافسة

١٩- أثناء الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، قدم الأونكتاد استعراض النظراء الثلاثي لقوانين وسياسات المنافسة في جمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وتتجلى أهمية عمليات الاستعراض هذه في مشاركة الدول الأعضاء فيها واستفادتها من نتائجها. ومن خلال هذه العملية، يمكن أن تعزز البلدان الخاضعة للاستعراض قوانينها وسياساتها الداخلية في مجال المنافسة، الأمر الذي يسهم في استراتيجياتها الإنمائية بوجه عام.

دال- الأدوات التحليلية التي توجه اتخاذ القرارات التقنية

٢٠- توجد لدى أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان الأفريقية وكالة وطنية لترويج الاستثمار، أما النسبة المتبقية فهي بصدد إنشاء وكالة من هذا القبيل. وقد يكون مستوى قدرة هذه الوكالات محدوداً، غير أن هناك ممارسات فضلى استثنائية مثل الممارسات المتبعة في جنوب أفريقيا ورواندا والسنغال وسوازيلاند وموريشيوس. وهدف الأونكتاد هو تقاسم الممارسات الفضلى من مختلف أنحاء العالم بحيث يتسنى لوكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا استنساخها على نحو مستدام وقابل للقياس. وفي عام ٢٠١٢، أطلق الأونكتاد أداة لتقاسم الممارسات الفضلى لفائدة وكالات البلدان النامية. وتشكل شبكة الترويج الذكية إخبارية إلكترونية سريعة تصدر شهرياً وتتضمن أخباراً استراتيجية وتنفيذية مكيفة خصيصاً وفقاً لاحتياجات وكالات ترويج الاستثمار. وتتلقى الإخباريةَ السريعةَ ٦٧ وكالة وطنية ودون وطنية لترويج الاستثمار ومناطق تجهيز الصادرات في ٤٨ بلداً أفريقياً.

٢١- وعلاوة على ذلك، تهدف أدلة الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد إلى توعية الأوساط المعنية بالاستثمار على المستوى الدولي بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعدَّ الأونكتاد دليلاً جديداً يتعلق ببوركينا فاسو وحدّث الدليلين الخاصين برواندا وكينيا. ويجري أيضاً إعداد أدلة إقليمية خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية في شرق أفريقيا وغربها. وشهدت سبعة بلدان من أصل تسعة بلدان أفريقية أُعدّت بشأنها أدلة الاستثمار قبل عام ٢٠١٢ زيادة بمقدار يتراوح بين مثلين وعشرة أمثال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في السنوات الأربع التي تلت إصدار الدليل (مقارنة بالسنوات الأربع التي سبقت إصداره).

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الأونكتاد عدداً من الدراسات التحليلية التي تتناول اتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها الإنمائية، بما في ذلك ملحقات للسلسلة الوردية بشأن المعاملة العادلة والمنصفة، ونزع الملكية، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والشفافية، فضلاً عن مذكرات قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقد عملت بلدان أفريقية على تنزيل جميع هذه المنشورات واستخدامها في الأنشطة

التدريبية في القارة. وشكل عدد زيارات المستخدمين من البلدان الأفريقية لقاعدة بيانات الأونكتاد الإلكترونية الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية خُمس مجموع الزيارات.

٢٣- وأصدر الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، إطار سياسات تنظيم المشاريع، الذي يتيح لواضعي السياسات في أفريقيا مجموعة أدوات لصياغة ورصد وتقييم السياسات الوطنية لتنظيم المشاريع. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نقحت حكومة نيجيريا سياستها الوطنية بشأن المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام توصيات ذلك الإطار. وعلاوة على ذلك، نُظم اجتماع فريق متعدد أصحاب المصلحة استناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع، بمشاركة الفريق الغاني المعني بالتنمية الاقتصادية، فضلاً عن منتدى لأصحاب المصلحة في زمبابوي لوضع برنامج سياساتي من شأنه أن يعزز تنظيم المشاريع في البلد ويشجع التفاعل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وفي سياق الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري الخاصة بغامبيا، عقد الأونكتاد حلقة عمل لتقييم حالة تنظيم المشاريع في البلد وتقديم توصيات سياساتية عملية في هذا المجال.

٢٤- وأطلق الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، أداة تطوير المحاسبة التي ستُستخدم للمساعدة في تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية ليتسنى للشركات تقديم تقارير عالية الجودة. ويُنفَّذ مشروعان من المشاريع القطرية التسعة لتجريب الأداة في أفريقيا - جنوب أفريقيا وكوت ديفوار - وأعربت خمسة بلدان أفريقية أخرى عن اهتمامها باستخدام هذه الأداة. وتَبين أن الاختبار التجريبي مفيد للغاية في جمع أصحاب المصلحة وبدء حوار بشأن سبل ضمان تمتع البلدان المستهدفة بالقدرة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والبشرية لكفالة تقديم الشركات تقارير عالية الجودة. وقد أبرزت الأداة بجلاء ضرورة وضع خطة وطنية لضمان بناء القدرات بتركيز أكبر على الاستراتيجيات على نحو يجمع بين جميع أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت أداة إلكترونية لمساعدة البلدان المستفيدة على إجراء تقييم ذاتي لهياكلها المحاسبية الوطنية.

٢٥- وواصل الأونكتاد، استناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩*، وبدعم من الدول الأعضاء فيه، وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، العمل طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير على التفعيل الكامل لمجموعة مبادئه الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التوجيهات والرصد وخيارات أخرى. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لأفريقيا لأن الزراعة تستأثر بنصيب كبير نسبياً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من البلدان المنخفضة الدخل. وتخضع المبادئ حالياً لاختبار تجريبي في ١٣ بلداً يقع ثمانية منها في أفريقيا.

٢٦- وقد ساعدت أدوات تحليل التجارة التي استحدثها الأونكتاد، مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية، والحل التجاري العالمي المتكامل، واضعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد ومعالجة الحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق، والفرص التجارية، وفي تشجيع المشاركة المستنيرة في المفاوضات التجارية على الصعيدين

المتعدد الأطراف والإقليمي. وفي هذا المجال، أولي الاهتمام في المقام الأول لتنفيذ مبادرة الشفافية في التجارة (التي اشترك في إطلاقها الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي)، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيف التدابير غير التعريفية وجمع البيانات بشأنها وقياسها. وفي هذا الصدد، شرع الأونكتاد في عملية جمع البيانات في خمسة بلدان أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بوركينا فاسو والسنغال وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا). وتقدر القياسات الإرشادية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تزايد عدد مستخدمي قاعدة البيانات بنحو ١ ٠٠٠ مستخدم منذ عام ٢٠١١.

٢٧- وتلقى الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، طلبين من غينيا بيساو والكاميرون لتنفيذ "نظام تبادل قواعد البيانات" (INFOSHARE) على الصعيدين القطري والإقليمي. وتجري حالياً مفاوضات بشأن تكييف هذا النظام وفقاً لاحتياجات هذين البلدين. ونظام تبادل قواعد البيانات هو نظام معلومات إلكتروني عن السوق يديره الأونكتاد، ويوفر لمنتجي السلع الأساسية فرصة الوصول إلى المعلومات، كي يتسنى لهم التفاوض على أسعار أفضل وإيصال منتجاتهم إلى أسواق تدفع أسعاراً أعلى. ويدعم النظام جمعَ المعلومات في الأسواق المحلية، وموانئ التصدير، والأسواق الدولية. وعلى الصعيد الوطني، يمكّن النظام الحكومات من سرعة اكتشاف أي خلل في سلسلة التوريد، وتتبع اتجاهات الأسعار والتكاليف، وإعداد الإحصاءات.

ثانياً- بناء توافق الآراء

٢٨- انعقد، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، منتدى الاستثمار العالمي الثالث، ٢٠١٢، الذي ينظمه الأونكتاد كل سنتين، غير أن تأثيره امتد إلى الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجتذب المنتدى، الذي يشكل منبراً عالمياً لتشجيع الاستثمار المستدام والشامل في البلدان النامية، أكثر من ١ ٤٠٠ مشارك ينتمي ٣٠ في المائة منهم إلى بلدان أفريقية، وتضم هذه النسبة حوالي ١٠٠ مشارك من أقل البلدان نمواً في أفريقيا تلقى بعضهم تمويلاً للحضور من البلد المضيف، قطر، والأونكتاد. وشارك رؤساء أربع دول أفريقية هي تونس والجزائر وجزر القمر والنيجر في مؤتمر قمة قادة العالم من أجل الاستثمار الذي انبثقت عنه عدة نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، اتفق كبير المسؤولين التنفيذيين في شركة نستليه، المشارك أيضاً في مؤتمر القمة، مع رئيس جزر القمر على الشروع في مفاوضات بشأن الاستثمار في إنتاج فانيلا "البوربون" في البلد. وعلاوة على ذلك، اجتذب منتدى الاستثمار العالمي أيضاً ١٣ وزيراً أفريقياً شاركوا في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن الجيل الجديد من سياسات الاستثمار، فضلاً عن ممثلين من بلدان أفريقية شاركوا في حدث من أحداث المنتدى الخمسة عشر. وشكّل الاجتماع العاشر للمجلس الاستشاري للاستثمار ومأدبة الغذاء الخاصة بشأن تونس الجديدة جلستين من جلسات المنتدى ركزتا الاهتمام بوجه خاص على بلدان في أفريقيا وانبثقت عنهما نتائج ملموسة فيما يتعلق بالالتزام بالاستثمار في المنطقة.

٢٩- وفي سياق مشروع صندوق الأونكتاد المشترك للسلع الأساسية المشار إليه في الفقرة ١٣، نظم الأونكتاد اجتماعاً للخبراء والمفاوضين التجاريين من أقل البلدان نمواً عُقد في أديس أبابا، في الفترة شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٢. ولما كان تأثير ذلك الاجتماع قد امتد إلى دورة الإبلاغ المشمولة بهذا التقرير، فقد وردت الإشارة إليه في هذه الوثيقة. وقد بحث اجتماع الخبراء دور السلع الأساسية في تنمية أقل البلدان نمواً مع التركيز على تحديات وفرص وآفاق الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وشارك في الاجتماع حوالي ١٠٠ خبير يمثلون أقل البلدان نمواً، والشركاء الإنمائيين، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، فضلاً عن ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية. واستُعين بنتائج الاجتماع، التي قُدمت في شكل استنتاجات وتوصيات موجزة، في مفاوضات أقل البلدان نمواً بخصوص الأونكتاد الثالث عشر. وشكلت تلك النتائج أيضاً أساساً لمداولات الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في الدوحة وتناول فيه الوزراء جملة أمور بينها تحديات وفرص استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً.

دورة مجلس التجارة والتنمية

٣٠- ركزت الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٢، لأول مرة على موضوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالأخص على التحديات أمام تنفيذ الشراكة الجديدة والفرص المتاحة فيها والعبر المستخلصة منها، وعلى السبل التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد الدول الأفريقية الأعضاء في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة مساعدة أكثر فعالية. وكان كبير المسؤولين التنفيذيين في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة متحدثاً رئيسياً أثناء الدورة، وخلال زيارته إلى جنيف عُقدت عدة اجتماعات عمل بين أمانة الشراكة الجديدة والأونكتاد من أجل تحديد المجالات التي ينبغي زيادة التعاون فيها بين المؤسستين. وأعد الأونكتاد، فيما بعد، مشروع خطة يحدد فيها مجالات التعاون الممكنة بينهما، وأرسله إلى أمانة الشراكة الجديدة. وأدلى عدة سفراء من دول أفريقية ببيانات بشأن موضوع المناقشة أثناء دورة مجلس التجارة والتنمية. وتمثلت إحدى نتائج الاجتماع الرئيسية في توعية الدول الأعضاء الأفريقية، من خلال سفرائها وممثليها في جنيف، وأصحاب المصلحة الآخرين، بضرورة تنسيق الجهود حول تنفيذ برنامج عمل الشراكة الجديدة. وحفز الاجتماع أيضاً التفكير في سبل تعزيز الشراكة الجديدة من أجل التصدي للتحديات المتزايدة الأهمية في أفريقيا مثل تحديات التصنيع، والعلم والتكنولوجيا، واستخدام ريع الموارد الطبيعية.

٣١- وعقد الأونكتاد في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اجتماع خبراء مخصصاً بعنوان "تقييم أداء الموانئ". وهدف الاجتماع إلى مناقشة السبل الممكنة لقياس ومقارنة أداء الموانئ. وانصب التركيز بوجه خاص على الموانئ الأفريقية، وأدى خبراء من جمهورية تترانيا المتحدة وغانا دوراً نشطاً في تبادل المعلومات والاحتياجات.

وعقب الاجتماع، جرت مشاورات منفصلة أيضاً مع مندوبين من رابطة إدارة المرافئ في غرب ووسط أفريقيا ومجلس الشاحنين الغابونيين تتعلق تحديداً بمسألة أداء الموانئ الأفريقية.

٣٢- وعُقد في برازافيل بالكونغو، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، المؤتمر الخامس عشر للتجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، كحدث سابق للأونكتاد الثالث عشر. وضم المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مندوب من ٢٦ بلداً أفريقياً ومناطق أخرى، من بينهم صناع القرارات الرئيسيون والمستثمرون والخبراء القانونيون والمديرون التنفيذيون لشركات النفط والتعدين الكبرى والصغرى، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحث، والمجتمع المدني. وركزت المناقشات على مواضيع متصلة بتحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بها في الاقتصادات الوطنية، بما يشمل تحسين الوصول إلى الطاقة. ودعا المؤتمر إلى إقامة مزيد من الروابط الإنتاجية في الصناعات الاستخراجية بحيث يتسنى للبلدان المضيفة الاستفادة من جزء من القيمة التي تحققها هذه الصناعات. وشُدد على أن تلك الروابط ستسهم إسهاماً إيجابياً في بناء القدرات الإنتاجية المحلية من خلال تطوير رأس المال البشري والمهارات والتكنولوجيا.

٣٣- ومن خلال هذه الاجتماعات المختلفة، يؤثر الأونكتاد في مراكمة المعارف وصياغة السياسات والإجراءات السياساتية في البلدان الأفريقية بإتاحة منبر لواضعي السياسات والمجتمع المدني في أفريقيا لإجراء مناقشات موضوعية وتوليد الأفكار والتواصل والتعلم بشأن أفضل الممارسات الدولية والإقليمية.

ثالثاً- التعاون التقني

٣٤- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ساهمت أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، والتي تشمل الخدمات الاستشارية وتنمية القدرات، في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في المجالات التالية: التجارة والتكامل الإقليمي، والمنافسة، والزراعة والسلع الأساسية، وإدارة الديون، والاستثمار، والتمويل، وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا.

الإطار المتكامل المعزَّز

٣٥- يواصل الأونكتاد المشاركة بنشاط في المجلس المؤقت للإطار المتكامل المعزَّز، من أجل المساهمة في تفعيل الإطار على نحو ملائم لأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً على بناء القدرات اللازمة لتملك زمام الأمور فيما يتعلق بالإطار، عن طريق أنشطة الدعم التي يقوم بها قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وبعدها، ومن خلال توفير الخدمات الاستشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد الأونكتاد بعثات استشارية إلى عدة بلدان أفريقية من أقل البلدان نمواً لمساعدتها على صياغة مشاريع المستوى الثاني من الإطار المتكامل المعزَّز. وشملت تلك البلدان جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر ومدغشقر.

واضطلع الأونكتاد أيضاً بدور الوكالة المنفِّذة لتحديث الدراسة التشخيصية مع حكومة غامبيا. ونُظمت حلقة العمل لاعتماد تحديث الدراسة التشخيصية في مستهل عام ٢٠١٣، وحضرها حوالي ٥٠ مشاركاً. وعقب التعليقات التي أعرب عنها أثناء حلقة العمل أصحاب المصلحة وأعضاء مجلس الإطار المتكامل المعزَّز، قدم الأونكتاد من جديد صيغة نهائية للدراسة التشخيصية إلى حكومة غامبيا في عام ٢٠١٣، وهو يعمل الآن، بالتشاور مع الحكومة، على صياغة مشروع من مشاريع المستوى الثاني يتعلق بقضايا تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمرأة، ومصائد الأسماك، والنقل العابر. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الأونكتاد حالياً، باعتباره وكالة منفذة، مع حكومتي السنغال وموزامبيق، على تحديث الدراستين التشخيصيتين الخاصتين بهما – وقد نُظمت حلقتا عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لاعتماد مذكرات المفاهيم حضرهما حوالي ٤٠ مشاركاً من الحكومة والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يعكف الأونكتاد على صياغة الاختصاصات اللازمة لتحديث الدراسة التشخيصية الخاصة بجيبوتي.

أشكال الدعم الأخرى لصياغة السياسات التجارية والنهوض بالتجارة

٣٦- قدم الأونكتاد عدة خدمات استشارية إلى البلدان النامية لمساعدتها على مراعاة الشواغل المتعلقة بالتجارة والتنمية في خططها الإنمائية واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر المعني بقضايا السياسات التجارية الخاص ببرلمانيي البلدان الأفريقية الأعضاء في الكومنولث، الذي عُقد في فيكتوريا، بسيشيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد البعثة الاستشارية والحلقة الدراسية الوطنية بشأن تحرير التجارة والخدمات، التي عقدت في ماسيرو في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٧- واستجاب الأونكتاد أيضاً لطلب من حكومة جزر القمر يتعلق بمساعدتها على وضع استراتيجية لتنمية التجارة. وأُوفدت بعثة أولى إلى البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأعقبتها بعثة للمتابعة في آذار/مارس ٢٠١٣. وخلال البعثة الأولى، عُقدت حلقة دراسية تدريبية، حضرها ٣٠ مشاركاً من مختلف المؤسسات. وهدفت الحلقة إلى تدريب المسؤولين على إعداد التحديثات المقبلة لاستراتيجية التجارة. ويتمثل الهدف الأساسي من الاستراتيجية في تحديد السبل التي يمكن بها للتجارة أن تساعد الجهود المبذولة في البلد من أجل تحقيق التنمية والحد من الفقر. وأُطلقت استراتيجية التجارة والتنمية في آذار/مارس ٢٠١٣، في جزر القمر.

٣٨- وخلال اجتماع قمة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عُقد في موريشيوس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نُظمت حلقات دراسية بشأن نُهج تحرير التجارة في الخدمات وبشأن أهم الحواجز التجارية التي تحد من قدرة البلدان النامية على تصدير خدماتها. وعقد الأونكتاد أيضاً حلقة عمل وطنية في أوغندا، في عام ٢٠١٢، بشأن موضوع الخدمات نفسه. ووفر الأونكتاد للبلدان الأفريقية، بناءً على طلبها، حلقات عمل للتدريب على "نظام التحاليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل".

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظم الأونكتاد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال تحديد التدابير غير التعريفية وجمعها وتصنيفها في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقُدم تدريب في هذا المجال أيضاً لمنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في نيجيريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

دعم المفاوضات التجارية وعمليات التكامل الإقليمي

٣٩- قدم الأونكتاد، في مجال المفاوضات التجارية، المساعدة فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية بشأن الخدمات وذلك في المحافل التالية: المنتدى الثامن عشر للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المفاوضات التجارية في مجال الخدمات، الذي عُقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا؛ وحلقة العمل الوطنية بشأن الخدمات، في كيغالي برواندا؛ ولجنة منتدى التفاوض التجاري المعنية بالخدمات والتابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

٤٠- ونُظمت أيضاً حلقات دراسية لتعزيز فهم قضايا التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الجارية والمقبلة، في إطار مؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، نُظمت أنشطة تدريبية للمفاوضين التجاريين خلال حلقة العمل التي عُقدت في الدار البيضاء بالمغرب في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية الخاصة بالبلدان العربية. وقدم الأونكتاد أيضاً، في تموز/يوليه ٢٠١٢، خدمات استشارية إلى جزر القمر بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤١- ونظم الأونكتاد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دورة بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، ركزت على النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. واستهدفت الدورة المسؤولين والأكاديميين المعنيين بسياسات التجارة في أفريقيا. ونُظمت أيضاً أنشطة تدريبية لبناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لتضطلع بدور فعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف كي تستفيد استفادة كاملة من تحرير التجارة. ونُفذت هذه الأنشطة التدريبية خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الزراعة والتجارة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) وخلال حلقة عمل إقليمية بشأن سياسات التجارة لفائدة برلمانيي الدول الأفريقية الأعضاء في الكومنولث (ماهي، سيشيل، حزيران/يونيه ٢٠١٢). وتناولت حلقة عمل نُظمت في تونس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، موضوع الاتفاقات التجارية التفضيلية والتكامل الإقليمي في العالم العربي.

٤٢- وفي إطار مشروع إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، الذي تموله حكومتا إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، قدم الأونكتاد مساعدة تقنية وتدريباً مكثفين إلى الدول الأعضاء الثلاثة والمسؤولين المعنيين بالمفاوضات المتعلقة بمنطقة

التجارة الحرة الثلاثية الأطراف. وخلال الفترة قيد الاستعراض، صمم المشروع ووضع، بالاشتراك مع برنامج العلامات التجارية في الجنوب الأفريقي، برنامجاً تدريبياً مكيفاً خصيصاً لتلبية احتياجات المفاوضين المعنيين بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف. ودعَم الأونكتاد صياغة وحدات نموذجية تتعلق بمكافحة الإغراق، والإعانات والرسوم التعويضية، وتعريفات الضمان، ووحدة متعلقة بقواعد المنشأ. وشارك الأونكتاد في دورتين تدريبيتين في زامبيا وزمبابوي بشأن المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف، وحدّد الاختصاصات اللازمة لاستراتيجية وطنية للتجارة والتصدير في زامبيا بالتشاور مع السلطات الزامبية. ونظم الأونكتاد في سيشيل، في آب/أغسطس ٢٠١٢، حلقة عمل بشأن قواعد اتفاقات الشراكة الاقتصادية وقواعد المنشأ الثلاثية الأطراف.

٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، أدت أنشطة المشروع المذكور أعلاه دوراً مفيداً في بدء أنشطة في إطار مشروع آخر بشأن "إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق والقوانين التجارية في هذه البلدان"، فضلاً عن إقرار مشروع آخر بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً على زيادة القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية". ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً على زيادة القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية باستغلال الفرص التجارية الناشئة حديثاً والمتاحة من خلال المؤشرات الجغرافية، وتيسير الامتثال للمتطلبات الصحية ومتطلبات الصحة النباتية. وأُوفدت، في إطار هذا المشروع، ثلاث بعثات إلى موزامبيق لإجراء نقاش مع مدير معهد الملكية الفكرية، ووزارة التجارة، وأصحاب المصلحة المعنيين، بشأن حالة المؤشرات الجغرافية في موزامبيق وتطبيقها لتسجيل المنتجات الموزامبيقية. ونُفذ تدريجياً برنامج عمل لدعم تسجيل المؤشرات الجغرافية الخاصة بمنتجات مختارة. ويعمل الأونكتاد حالياً على إجراء بحوث ميدانية وإعداد الإجراءات الضرورية لتسجيل المؤشرات الجغرافية الخاصة بهذه المنتجات. ومن المقرر الاضطلاع بمزيد من أنشطة المتابعة والدورات التدريبية في عام ٢٠١٣، ويُتوقع توسيع نطاق الأنشطة ليشمل بلداناً ومجتمعات ريفية أخرى مختارة في الجنوب الأفريقي.

بناء القدرات في مجال اللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

٤٤- استهل الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، برنامجاً مكثفاً لدعم وضع خطط وطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة في إطار عدة مشاريع للمساعدة التقنية، بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية والمفوضية الأوروبية وحكومة النرويج. والبلدان الأفريقية المشاركة في هذه المشاريع هي أنغولا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وغابون. وتستفيد هذه المشاريع من خبرة الأونكتاد الواسعة في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ودعم بناء قدراتها. وتستند المشاريع أيضاً إلى نتائج عمليات التقييم الذاتي الوطني في إطار المنظمة، التي نُفذت في البلدان المشاركة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. وتركز خطط التنفيذ الوطنية في معظمها على

التدابير المقترحة في إطار مفاوضات المنظمة، وترسم معالم الوضع الراهن في تنفيذ هذه التدابير في كل بلد. وستتمثل النتيجة الوسيطة لهذه العملية في إعداد خطة وطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة. وتُشكل هذه الخطة حالياً شرطاً بموجب مشروع اتفاق تيسير التجارة الذي وضعته المنظمة، وهي تركز بوجه خاص على تلك التدابير التي يتطلب تنفيذها مزيداً من الوقت و/أو المساعدة الخارجية. وتشمل الدراسات أيضاً معلومات عما قد يعترض البلدان النامية من تحديات واحتياجات من الموارد في تنفيذ تلك التدابير، وتحدد نوع الدعم الذي قد يَلزمها من المجتمع الدولي للتغلب على تلك التحديات وتلبية تلك الاحتياجات.

٤٥- وقد أُلقيت محاضرات في غانا وناميبيا ركّزت على تحسين اللوجستيات وتطوير الموانئ. ويجري إعداد إجراءات للتعاون في مجال البحوث مع الجامعة الإقليمية للبحوث البحرية في غانا، ومجلس الشاحنين الغابونيين، ورابطة إدارة الموانئ في غرب ووسط أفريقيا، التي تشمل عدداً من الموانئ منها موانئ في غابون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو. وساهم الأونكتاد أيضاً في حلقات عمل وقدم خدمات استشارية في مجال النقل في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا والمغرب وموزامبيق.

٤٦- ونُفذت أنشطة المساعدة التقنية أيضاً في موزامبيق لدعم وزارة النقل في تحديد القضايا الوطنية ذات الصلة التي ينبغي مراعاتها لدى وضع سياسات وطنية في مجال النقل البحري والموانئ. وشملت البعثة الموفدة في هذا الصدد زيارات إلى جميع الموانئ الرئيسية واتصالات بالسلطات والمتعهدين من القطاع الخاص. ويجري حالياً إعداد مقترح بشأن سياسات النقل البحري.

بناء القدرات في مجال اللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

٤٧- لا يزال العمل الذي يُضطلع به في إطار نظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) يساهم في تحقيق فعالية الجمارك في تحصيل الإيرادات فضلاً عن تقليص أوقات التخليص الجمركي وخفض التكاليف. وقد قامت جمارك السودان وكوت ديفوار، على وجه الخصوص، بتنفيذ برامج تحديث تهدف إلى تحسين العمليات التجارية الجمركية وتبسيطها. واقترن تنفيذ مشروع أسيكودا ببرامج إصلاحات وتحديث مختلفة، مثل بناء مرافق جديدة في مقر الجمارك لاستضافة هذه المشاريع الجديدة، وفي شتى مكاتب الجمارك. وفي نهاية عام ٢٠١٢، وعقب الاختيار الحاسم المتعلق بانتقاء حل أسيكودا العالمي، أكملت السلطات الجمركية في جيبوتي المرحلة الأولى ونفذت النظام الجديد في جميع المكاتب الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٣٨ بلداً أفريقياً من أنشطة دعم البرنامج في عام ٢٠١٢. ونُظمت دورات تدريبية متعددة تتيح نقلاً تاماً للدراية العملية والمهارات التي يتيحها برنامج أسيكودا إلى الأفرقة الوطنية، ومن ثم ضمان قدرة الإدارات الجمركية الوطنية على تحقيق استدامة النظام على المدى الطويل.

٤٨- وفي إطار المساعدة المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا فيما يتعلق بمواءمة قوانين الفضاء الإلكتروني، نُظمت في عام ٢٠١٢ دورة تعلّم عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية عُقدت في رواندا وكينيا في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه. وقد نُقحت الصيغة الفرنسية لهذه الدورة من دورات التدريب من أجل التجارة وكُيفت وفقاً لاحتياجات التعلم عن بعد كي تُنفَّذ في أفريقيا في عام ٢٠١٣.

دعم رسم سياسات المنافسة

٤٩- نظم الأونكتاد أنشطة وقدم عدة خدمات استشارية بشأن القضايا القانونية والسياساتية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وعُقدت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حلقات دراسية وحلقات عمل في جزر القمر والسنغال وكوت ديفوار بهدف مساعدة هذه البلدان في وضع إطارها الوطني التنظيمي والمؤسسي وتعزيز مشاركتها الفعالة في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في المحافل الدولية. وعُقد أيضاً في بوركينا فاسو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، منتدى إقليمي بشأن المنافسة لفائدة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقُدمت المساعدة أيضاً طيلة عام ٢٠١٢ إلى حكومة جزر القمر في إرساء نظامها الخاص بالمنافسة. وفي إطار برنامج المنافسة في أفريقيا، ورد تمويل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لتنفيذ مشروع بناء القدرات الذي أُعد استناداً إلى توصيات استعراض النظراء لقواعد المنافسة في الاتحاد برمته وفي كل دولة من دوله الأعضاء. وعززت هذه الأنشطة قدرات ١٥ بلداً نامياً على تنفيذ سياسات المنافسة والتصدي للممارسات المانعة للمنافسة. وعززت الأنشطة أيضاً التعاون الأقاليمي على تنفيذ مجموعة مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها المتعلقة بالمنافسة.

الزراعة والسلع الأساسية

٥٠- استكمل الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، مواد تدريبية بشأن سلسلة دروس "اقتصاديات إنتاج وتجارة السلع الأساسية" التي انطلقت في عام ٢٠٠٦، لفائدة الجامعات الأفريقية. وتُقدّم الوحدة الأولى المتعلقة بتجارة السلع الأساسية والتنمية لمحةً عامة عن هياكل إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها، وتُبيّن اتجاهات الأسعار والتوقعات المستقبلية لمختلف السلع الأساسية الزراعية والمعادن والفلزات، وتبحث الجوانب الإنمائية للتجارة في السلع الأساسية. وفي أفريقيا، ما زالت جامعة دار السلام تستخدم تلك الوحدة مرجعاً لوضع مواد تدريبية لبرنامجها المتعلق بالتجارة الدولية ولبحوث طلاب الدراسات العليا فيها.

مبادرات التجارة البيولوجية

٥١- واصل الأونكتاد تقديم الدعم لمعالجة القضايا المتصلة بالعلاقة بين التجارة والبيئة. فمن خلال حلقات دراسية وحلقات عمل شتى، دعم الأونكتاد البلدان النامية من أجل زيادة فهمها دور التجارة في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، قُدمت المساعدة التقنية لبرنامج

التجارة البيولوجية في أوغندا. وعلاوة على ذلك، قُدمت خدمات استشارية لأصحاب المصلحة في بوروندي بشأن تطوير سلاسل القيمة والتجارة البيولوجية.

بناء القدرات في مجال الاستثمار

٥٢- يمنح الأونكتاد سنوياً عدداً من جوائز تشجيع الاستثمار للوكالات مكافأة على أفضل الممارسات المتبعة فيها، وذلك تقديراً لإنجازاتها في تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، ويُطلع الجهات الأخرى على تجارب هذه الوكالات. وقد نالت جوائزَ الامتياز في مجال تشجيع الاستثمار لخلق الوظائف وتطوير المهارات في عام ٢٠١٢ خمسُ وكالات، منها الهيئة السوازيلاندية لتشجيع الاستثمار. وجرى أيضاً تقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار خلال مؤتمر رفيع المستوى بشأن تشجيع الاستثمار، وأثناء حلقة عمل بشأن جائزة تشجيع الاستثمار في عام ٢٠١٢، شارك فيها ممارسون رفيعو المستوى معنيون بتشجيع الاستثمار وواضعو السياسات من ١٨ بلداً أفريقيا.

٥٣- وفي رواندا، قدم الأونكتاد خدمات استشارية وأعدّ دراسة عن تصورات المستثمرين الأجانب لرواندا، عُرضت في كيغالي على مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ومانحين وممثلين للقطاع الخاص. وقُدمت توصيات هذه الدراسة إلى مجلس الوزراء الرواندي.

٥٤- ودعم الأونكتاد أيضاً البلدان الأفريقية في مجال تيسير الاستثمار. وأضحى نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية الذي وضعه الأونكتاد، وهو نظام للحكومة الإلكترونية يساعد البلدان على تبسيط قواعدها وإجراءاتها الخاصة بتأسيس الأعمال التجارية، يُطبق عملياً في ١١ بلداً أفريقياً. ويساهم نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية في زيادة الشفافية وتعزيز القدرة المؤسسية، الأمر الذي ييسر الأعمال التجارية ويجعل البلدان الأفريقية أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر تقديم المساعدة المخصصة إلى جميع البلدان الأفريقية الأحد عشر. وقدم برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية أيضاً مساعدة إلى بنن وبوركينا فاسو ستيسر التجارة عبر الحدود وستُعِد البلدين للامتثال لمقتضيات بدء نفاذ اتفاق جديد من اتفاقات تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

الملكية الفكرية

٥٥- قدم الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، خدمات استشارية قائمة على البحوث من أجل مواءمة سياسات الملكية الفكرية مع الأهداف الإنمائية في مصر. وقدم الأونكتاد أيضاً التدريب لأصحاب المصلحة بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة/إنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل إقليمية في غرب أفريقيا وجنوبها وشرقها، وعلى الصعيد الوطني في إثيوبيا.

دعم تطوير مؤسسات الأعمال

٥٦- قدم الأونكتاد تدريباً في مجال تنظيم المشاريع عن طريق مراكز برنامج "إمبريتيك" الأفريقية في ١٩ بلداً أفريقياً. ففي أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا، مثلاً، تعاون الأونكتاد مع الشركاء المحليين لمعالجة مشاكل المهارات والقدرات لدى القطاع الخاص. وفي زامبيا، ارتفع معدل العمالة بنسبة ٣٨ في المائة في المؤسسات الصغرى والشركات الصغيرة الحجم الإحدى عشرة التي شاركت في التدريب. ونُظمت حلقات عمل لتجريب برنامج "إمبريتيك" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا، وصُممت خطة لإرساء البرنامج فيها. وعُقدت عشر حلقات عمل بخصوص برنامج "إمبريتيك" في جنوب أفريقيا بالتعاون مع برنامج "إمبريتيك" البوتسواني، أدت إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل عدة مناطق جديدة في البلد. وشارك برنامج "إمبريتيك" الغاني في بعثات لتقييم النطاق في جنوب السودان وكينيا وليبيريا من أجل تيسير تبادل أفضل الممارسات في مجال تنظيم المشاريع. وبغية تيسير توافق الآراء وتبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان الأفريقية في مجال تنظيم المشاريع، قُدم الدعم إلى مراكز "إمبريتيك" الأفريقية لمساعدتها على المشاركة في مناسبات عالمية، مثل الاجتماع السنوي لمديري "إمبريتيك" الذي عُقد في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع، الذي أشرك العديد من المراكز الأفريقية كمضيفة رسمية، ومنتدى برامج "إمبريتيك" في أفريقيا.

دعم إدارة الديون

٥٧- يقدم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه الأونكتاد الدعم إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية لتعزيز قدرتها على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، دعماً للحد من الفقر وللتنمية والحوكمة الرشيدة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زاد البرنامج دعمه للبلدان الأفريقية، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وقد ضاعف البرنامج تقريباً نفقاته في عام ٢٠١٢ مقارنة بالسنة السابقة لدعم البلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة. وتشمل النتائج الملموسة والمستدامة التي أُحرزت في هذه الفترة تحسين تسجيل الديون الخارجية والداخلية في بلدان المنطقة التي تستخدم البرنامج (بما في ذلك دعم وضع الجداول الزمنية لإقرار بيانات الديون في أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وغينيا بيساو)، وتعزيز الإبلاغ على الصعيدين الداخلي والدولي (دعم إعداد النشرات الإحصائية للديون في أنغولا وبوروندي وغينيا بيساو ومالي ومدغشقر)، وتحسين تحليل الديون (دعم صياغة تقارير تحليل حافظات الديون في إثيوبيا وأنغولا وبوروندي ومصر).

٥٨- وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البرنامج تعزيز شراكته مع منظمات أخرى تعنى بتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون في أفريقيا، مثل البنك الدولي، والمركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأفريقيا التابع لصندوق النقد الدولي، ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي

والشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشارك الأونكتاد، أو من المقرر أن يشارك، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، في بعثات إطارية معنية بإدارة الديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسودان وغينيا بيساو ومدغشقر. وعلاوة على ذلك، يتعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي على تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في أفريقيا. أما على الصعيد القطري، فالبرنامج يقدم، أو سيقدم، مساعدة تقنية مباشرة انطلاقاً من جنيف إلى ١٨ بلداً أفريقياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خدمات استشارية أخرى

٥٩- يقدم الأونكتاد أيضاً خدمات استشارية للمؤسسات والمجتمع المدني في المنطقة على أساس مخصص. فعلى سبيل المثال، ساعد الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، على تنقيح مسودة وثيقة بشأن موضوع تعبئة الموارد المحلية لتمويل مشاريع الشراكة الجديدة وبرامجها. وقد صدر تكليف بإجراء الدراسة من لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه والعاملة في إطار الشراكة الجديدة، ويُتوقع عرض الدراسة أثناء مؤتمر القمة المقبل للجنة. وشارك الأونكتاد أيضاً في المؤتمر الثالث للاقتصاديين الأفارقة، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في داكار بالسنغال، في آذار/مارس ٢٠١٣ حول موضوع "التصنيع والنهوض الاقتصادي في أفريقيا". ومن خلال هذه المشاركة، دعم الأونكتاد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الباحثين الأكاديميين من المنطقة. فعلى سبيل المثال، عمم الأونكتاد أثناء المؤتمر إطاره الاستراتيجي لصياغة سياسات صناعية جديدة في أفريقيا، على النحو المبين في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة*. وساهم هذا التعميم في المناقشة العامة التي جرت في المؤتمر بشأن التصنيع في أفريقيا. وأشار العديد من المشاركين إلى ذلك التقرير في عملهم وأثناء المناقشات.

رابعاً- تقييم التأثير العام

٦٠- يظل تقييم مدى تأثير وفعالية عمل الأونكتاد في أفريقيا تقييماً محدوداً لأن ذلك التأثير وتلك الفعالية يتوقفان على عوامل كثيرة يخرج بعضها عن نطاق سيطرة الأونكتاد. وتشمل تلك العوامل، مثلاً، الإجراءات التكميلية التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في المنطقة لتحقق النتائج جماعياً، ووجود نظم سليمة للرصد والتقييم داخل البلدان لتتبع النتائج الإنمائية على مر الزمن، وتوافر الموارد باستمرار لضمان استدامة برامج الأونكتاد في أفريقيا. ومع ذلك، هناك مؤشرات تدل على أن عمل الأونكتاد لا يزال يؤثر تأثيراً ملموساً في المنطقة. ونُعرض أدناه أمثلة على المجالات التي كان فيها لأنشطة

الأونكتاد في أفريقيا إسهام في التنمية الوطنية والإقليمية. وتبين هذه الأمثلة السبل التي يسهم بها عمل الأونكتاد في رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها بفعالية في أفريقيا؛ ويبني قدرات واضعي السياسات والمؤسسات والمجتمع المدني في أفريقيا، بحيث يتسنى لبلدان القارة جني مكاسب اقتصادية أكبر؛ ويدعم صناع القرار الأفارقة في المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

الإسهام في رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها بفعالية

٦١- يساهم الأونكتاد في زيادة فعالية رسم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا، وتؤدي هذه المساهمة بدورها إلى فوائد اقتصادية ملموسة على المديين المتوسط والطويل. وتشمل هذه المساهمة مثلاً ما يلي:

(أ) تعزز أدلة الاستثمار التي يضعها الأونكتاد وعي الأوساط الدولية المعنية بالاستثمار بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان الأفريقية. وقد شهدت سبعة من أصل تسعة بلدان أفريقية أُعدت بشأنها أدلة الاستثمار قبل عام ٢٠١٢ زيادة بمقدار مثلين إلى عشرة أمثال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في السنوات الأربع التي تلت نشر الدليل (مقارنة بفترة السنوات الأربع التي سبقت نشره)؛

(ب) يؤثر الأونكتاد من خلال تقاريره الرئيسية مثل *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير أقل البلدان نمواً*، في جدول أعمال السياسات والاستراتيجيات الوطنية للدول الأفريقية الأعضاء فيه ويسهم كذلك في إثراء أنشطة البحث الأكاديمي في القارة. ومن الأمثلة الملموسة، في هذا الصدد، استشهاد الباحثين الأكاديميين بعمل الأونكتاد في مجال التنمية الصناعية والسياسات الصناعية خلال المؤتمر الثالث للاقتصاديين الأفارقة، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد عرض الإعلان الرسمي الذي اعتُمد في نهاية المؤتمر توصيات سياساتية رئيسية بشأن قضايا التصنيع والنهوض الاقتصادي في أفريقيا. وكثيرٌ من التوصيات التي قدمها الأونكتاد في تقريره المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعنون *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ٢٠١١*، يتفق مع ما اعتُمد في إعلان المؤتمر. ويؤثر الأونكتاد أيضاً في صياغة السياسات من خلال مشاريعه الخاصة بالتعاون التقني مثل مشروع الإطار المتكامل المعزَّز. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دعم الأونكتاد صياغة أو تنقيح الدراسات التشخيصية واستراتيجيات تنمية التجارة في ما لا يقل عن خمسة بلدان أفريقية.

بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

٦٢- تتسم النقاط التالية بأهمية فيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات:

(أ) صمم الأونكتاد ونفذ مجموعة من الأدوات لتعزيز قدرات واضعي السياسات الأفارقة على اتخاذ قرارات مستنيرة ومساعدة الفاعلين في المجال الاقتصادي في أفريقيا

على تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر. فنظام تبادل قواعد البيانات (INFOSHARE)، على سبيل المثال، هو نظام معلومات إلكتروني عن السوق يديره الأونكتاد، ويوفر لمنتجي السلع الأساسية فرصة الوصول إلى المعلومات، كي يتسنى لهم التفاوض على أسعار أفضل وإيصال منتجاتهم إلى أسواق تدفع أسعاراً أعلى. وعلى الصعيد الوطني، يمكّن النظام الحكومات من سرعة اكتشاف أي خلل في سلسلة التوريد، وتتبع اتجاهات الأسعار والتكاليف، وإعداد الإحصاءات؛

(ب) قدم الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، التدريب في مجال تنظيم المشاريع عن طريق مراكز برنامج إمبريتيك في ١٩ بلداً أفريقياً. ففي أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا، مثلاً، تعاون الأونكتاد مع الشركاء المحليين لمعالجة مشاكل المهارات والقدرات لدى القطاع الخاص. وفي زامبيا، ارتفع معدل العمالة بنسبة ٣٨ في المائة في المؤسسات الصغرى والشركات الصغيرة الحجم الإحدى عشرة التي شاركت في التدريب؛

(ج) شرع الأونكتاد، في عام ٢٠١٢، في تنفيذ برنامج مكثف لدعم وضع الخطط الوطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة، في إطار عدة مشاريع للمساعدة التقنية. وتشكل تلك الخطط الوطنية حالياً شرطاً بموجب مشروع اتفاق تيسير التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية. وستتضمن الخطط، عند إكمالها، معلومات عما يعترض البلدان النامية من تحديات واحتياجات من الموارد لتنفيذ تلك التدابير، وستحدد نوع الدعم الذي قد يلزمها من المجتمع الدولي للتغلب على تلك التحديات وتلبية تلك الاحتياجات، كي يتسنى لها أن تستخدم التجارة استخداماً أفضل كأداة للتنمية.

تيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا

٦٣- يقدم الأونكتاد، عن طريق مختلف الاجتماعات التي ينظمها، الدعم لصناع القرار الأفارقة للمشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف. وتيسر هذه الاجتماعات أيضاً توافق الآراء بين أصحاب المصلحة الأفارقة بشأن القضايا التي تهم أفريقيا. فقد نظم الأونكتاد، مثلاً، اجتماعاً للخبراء والمفاوضين التجاريين من أقل البلدان نمواً في أديس أبابا، في عام ٢٠١٢. وحضر هذا الاجتماع حوالي ١٠٠ خبير يمثلون أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. واستُعين بنتائج الاجتماع، التي قُدمت على شكل استنتاجات وتوصيات موجزة، في مفاوضات أقل البلدان نمواً بخصوص الأونكتاد الثالث عشر، وشكلت تلك النتائج أيضاً أساساً لمداولات الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في الدوحة وتناول فيه الوزراء جملة أمور بينها تحديات وفرص استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً.